العلاقات الدولية
دراسة في المفهوم والأطراف والعوامل المؤثرة

د. علي سالم عاشور
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد .
قسم الإعلام -الجامعة الأسمرية الإسلامية-زليتن
alisalemashor@gmail.com

الملخص:
تناولت هذه الورقة العلمية دراسة العلاقات الدولية باعتبارها فرعاً من فروع علم السياسة المعني بتحليل التفاعلات بين الدول والوحدات السياسية الأخرى في النظام العالمي، حيث نشأ هذا الحقل استجابةً للتحديات المتزايدة في المجتمع الدولي، وتطور عبر مراحل تاريخية مفصلية، ابتداءً من معاهدة وستفاليا (1648) التي أرست مفهوم الدولة القومية، مرورًا بظهور المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، ووصولًا إلى عصر العولمة والتطورات التكنولوجية الحديثة.

وقد بحثت الورقة في الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، والتي تشمل الدول بوصفها وحدات سياسية أساسية ذات سيادة، والمنظمات الدولية التي تهدف إلى تحقيق السلام والتعاون، إضافةً إلى الشركات متعددة الجنسيات التي تؤدي أدوارًا اقتصادية وسياسية مؤثرة، فضلًا عن حركات التحرر الوطني والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجالات حقوق الإنسان والقضايا البيئية.

كما استعرضت الورقة العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، ومن أبرزها العامل الاقتصادي الذي يسهم في تشكيل التحالفات والصراعات، والعامل الجغرافي الذي يؤثر في توزيع الموارد والاستراتيجيات، والعامل الأيديولوجي الذي قد يعزز التقارب بين الدول أو يؤدي إلى النزاعات. إضافةً إلى ذلك، تؤثر العوامل الديموغرافية والتكنولوجية في رسم السياسات الخارجية وتعزيز مكانة الدول في النظام الدولي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقات الدولية تتميز بتشابكها وتعقيدها نتيجة التداخل بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، مما يستدعي تحليلاً متعمقًا لفهم التحديات والفرص التي يفرضها النظام العالمي المعاصر
.

الكلمات المفتاحية

: العلاقات الدولية، الدولة القومية، الأطراف الفاعلة، العوامل المؤثرة، العولمة، والتكنولوجيا.

Abstract:

This paper examines international relations as a branch of political science concerned with analyzing interactions between states and other political units in the global system. This field emerged in response to the increasing challenges in the international community and has developed through key historical phases, starting with the Treaty of Westphalia (1648), which established the concept of the nation-state, followed by the emergence of international organizations such as the League of Nations and the United Nations, and reaching the era of globalization and modern technological developments.

The paper explores the key actors in international relations, which include states as sovereign political units, international organizations aimed at achieving peace and cooperation, multinational corporations playing influential economic and political roles, as well as national liberation movements and non-governmental organizations active in human rights and environmental issues.

Additionally, the paper reviews the factors influencing international relations, including the economic factor, which contributes to shaping alliances and conflicts, the geographical factor, which affects the distribution of resources and strategies, and the ideological factor, which may enhance rapprochement between states or lead to disputes. Furthermore, demographic and technological factors play a role in shaping foreign policies and strengthening states' positions in the international system.

The study concludes that international relations are marked by their complexity and interconnectedness due to the overlap of political, economic, cultural, and technological factors, which necessitates in-depth analysis to understand the challenges and opportunities presented by the contemporary global system.

Keywords:

International Relations, Nation-State, Key Actors, Influential Factors, Globalization, and .Technology

مقدمة:

تُعد العلاقات الدولية في المفهوم الواسع فرعاً من علم السياسة [1]، إذ أن هذا الأخير هو العلم الأصل لجميع فروع السياسة، بما في ذلك العلاقات الدولية [2]، وفي إطار المفهوم الواسع ذاته فإنها "العلاقات الدولية" ما هي إلا روابط وعلاقات اجتماعية [3].

بمعنى آخر هي علاقات بين وحدات بشرية، وهي تنتمي إلى الدراسات السياسية تحديداً، ذلك أن الوحدات البشرية "أطراف العلاقات الدولية" هي وحدات أساسية والتي تسمى الدولة في عالمنا الحديث [4]، وهذا ما جعل من العلاقات الدولية بمثابة أساليب حياة في المجرى الذي تسير فيه البشرية كجماعة متلائمة متماسكة، أو هي شرايين تبادل المنافع المادية والمعنوية التي تهم الإنسان إلى أبعد حد ككائن سياسي بالدرجة الأولى.

ولكن هذه الأساليب الحياتية قد تصاب في كثير من الأحيان، بالتصدع نتيجة للإطماع السياسية، وجشع الجماعات والحكومات، وسوء تقديرها للعوامل المحيطة بها، وإتباعها أساليب من الحيطة الزائدة، وذلك استجابة لرغبة عاجلة، أو علاج مشكلة ما علاجاً مؤقتاً دون اعتبار للعامل الأساسي في سلامة البشرية [5]

وإذا ما أراد أي باحث تحديد ماهية العلاقات الدولية ومراحل تطورها، فإن عليه أن يبدأ بعرض بعضٍ من التعريفات التي وضعها المختصون في هذا الحقل -العلاقات الدولية-، ويتابع التطور التاريخي لتلك التعريفات، وكذلك عليه أن يتعرف على بعض المفاهيم المتقاربة من مفهوم العلاقات الدولية، والتي قد تتداخل معها في بعض الجوانب، وذلك بغية الوصول إلى تعريف واضح لمفهوم العلاقات الدولية. وهذا ما سيقوم به الباحث في المبحث الأول من هذه الورقة.

المبحث الأول: العلاقات الدولية (الماهية ومراحل التطور)

المطلب الأول: ماهية العلاقات الدولية:

لم يتفق الباحثون والدارسون في حقل العلاقات الدولية على وضع تعريف جامع مانع لها، ذلك لأن العديد من المشتغلون في هذا المجال اختلفوا في تعريفه وتحديد مضمونه، مما أدى إلى وجود كم هائل من التعريفات التي أعطيت لمصطلح العلاقات الدولية، وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى عدة أسباب، أهمها: -

1. حداثة ظهور علم العلاقات الدولية مقارنة بغيره من العلوم المهتمة بدراسة الظواهر الدولية مثل: القانون الدولي العام، والتاريخ السياسي والدبلوماسي.
2. اتصال العلاقات الدولية الوثيق واختلاطها أحياناً بعلوم أخرى، أقدم منها من حيث النشأة، وأرسخ منها قدماً، من حيث استقرار مفاهيمها الأساسية، الأمر الذي يجعلها تطغى في كثير من الدراسات المهتمة بالظواهر الدولية، على علم العلاقات الدولية الحديث، فلا تبدو هويته واضحة المعالم، ثم تختفي الطبيعة الخاصة أمام الطبيعة المسيطرة لهذا العلم أو ذاك من العلوم العريقة المتصلة به، كالقانون الدولي مثلاً.
3. إقدام الكثير من غير المتخصصين على الكتابة في العلاقات الدولية، الأمر الذي أدى إلى وجود كم هائل من الكتب والبحوث والمقالات المتخصصة في العلاقات الدولية، والتي تحمل وجهات نظر متباينة [6].

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد لاحظ المفكر الفرنسي الراحل (ريمون أرون)، أن مادة العلاقات الدولية ليست لها حدود مرسومة في الواقع، وبمعنى أدق وأوضح أن هذه المادة تتسم بارتباطها مع العلوم الاجتماعية الأخرى، خاصةً علم السياسة، وعلم القانون، وعلم النفس والتاريخ والاقتصاد، بل أن بعض العلوم التطبيقية يمكن أن تفيد هذه المادة - العلاقات الدولية- لدرجة أن أحد الباحثين الأمريكيين قد أكد بالعدد، أن اثنان وثلاثين مجالاً معرفياً تعنى بميدان العلاقات الدولية وذات صلة به.[7]

ونظراً لاختلاف الباحثين والمفكرين حول وضع تعريف موحد للعلاقات الدولية، فإنه من الحيادية، والموضوعية، أن نستعرض عدداً من التعريفات التي وضعها المفكرين والباحثين في هذا المجال.

فقد أورد (جيمس برايس) في مقدمة كتابه عن العلاقات الدولية عام 1922م، أن العلاقات الدولية هي **"علاقات الدول والشعوب فيما بينها"**[8]، ويبدو أن التعريف بسيط وشامل، ولا يخضع لعلمية معينة، لسبب واضح وهو أن عملية العلاقات تعتبر حالة لا يمكن إخضاعها إلى علمية بالمعنى الصحيح، فوراء كل علاقة هناك محفزات ودوافع ومبررات، وتباين واختلاف، في البيئة الخارجية والداخلية، وكل ذلك لا يترك مجالاً لإخضاع مثل هذه الأنسجة المتداخلة إلى نمط من المنهجية العلمية الموحدة.

وبعد مرور عقدين تقريباً من الزمن، تحديداً في عام 1940م، قدم (عريسون كريك) و(والتر شارب) وجهة نظر بشأن الغرض والجدوى من دراسة العلاقات الدولية، كحقل من حقول المعرفة، وزاعماً أن المهمة تنحصر في بحث وتشخيص العوامل الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية، على أن تدرس بشكل منظم، وأكدا أن العلاقات الدولية تعنى **"بتلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية"**[9].

وبعد فترة من الزمن انتشرت أفكار جديدة وهي أفكار (هانس مورجنتو) وزميله (تومسن)، اللذان روجا فكرة أن **"جوهر العلاقات الدولية هو السياسة الدولية ... وأن موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول ذات السيادة من أجل القوة"**[10] بينما يعرف العالم (فيرالي) العلاقات الدولية بقوله إنها العلاقات، التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة أعلى منها. [11]

وعلى الرغم من ذلك فإن (فيرالي) يرى أن العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية... وغيرها، موجودة ضمن إطار العلاقات الدولية إلا أنها – في رأيه – تدخل من البوابة الخلفية للعلاقات الدولية، نظراً لتأثيرها في الجانب السياسي. [12]

وفي عقد الستينيات كان لـ(ستانلي هوفمان) رأي، حينما جاء في كتابه "النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية" بأن العلاقات السياسية بين الدول هي المركز والأساس، ولكنه في نفس الوقت لم يهمش الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لما لها من تأثير على طبيعة العلاقات الدولية في المجتمع الدولي.

ويعرف (كنزي رايت) العلاقات الدولية بأنها **"العلاقات القائمة بين مجموعات سياسية ذات سلطة، مع التركيز على مكانة الدولة القومية"[13]**، أما (كارل دويتش) فقد وضع من جهته تعريفاً حيث قال: أنها العلاقات القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية، وأطلق عليها بأنها غير محددة الهوية.[14]

ويعرفها الأستاذ (ب.أ.رينولدز): بأنها العلاقات التي تعنى بطبيعة وتعريف وآثار وعلاقات بين أفراد وجماعات يعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى، وكذلك تعنى بطبيعة التفاعلات المتبادلة بينها، والعوامل المتغيرة والمؤثرة فيها.[15]

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يتضح أن جلها مهتم بدراسة المجتمع الدولي من الناحية السياسية أكثر من غيرها الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، رغم اعتراف بعض هذه التعريفات بأن لها أهمية في حقل العلاقات الدولية، ولكن هذه الجوانب لم ترقى لتنافس الجانب السياسي، لهذا جاءت كجوانب ثانوية.

كما أن هذه التعريفات متباينة في مجملها، حتى وإن كان كل من عرفها قد مال إلى تخصصه أكثر من التخصصات الأخرى، ويقصد بالتباين هنا أن هناك عناصر مشتركة فيما بينها متفق عليها بين جميع الباحثين الذين عرفوا العلاقات الدولية، لعل أبرز تلك العناصر التي اتفقوا عليها هو ان العلاقات الدولية تتم خارج حدود الدولة الوطنية الواحدة، كذلك رئاسة العامل السياسي لبقية العوامل الأخرى.

لذلك فإن تحديد مفهوم العلاقات الدولية، وتحديد سمات تلك العلاقات من الأمور المستعصية على الباحثين والمتخصصين في هذا المجال، وذلك نتيجة للتغيرات الحاصلة في هذا الحقل داخل المجتمع الدولي، كما أن العلاقات الدولية من العلوم التي تندرج تحت قائمة العلوم الإنسانية، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع مانع لها.

وإذا أردنا المزيد حول مفهوم العلاقات الدولية، علينا التعرض- ولو بشي بسيط- لبعض المفاهيم والمسميات المقاربة لهذا المفهوم ، والتي قد تتداخل معها، لدرجة أنه ظهر فيها نوع من الخلط بين تلك المسميات ومضمونها، فالسياسة الدولية مثلاً ،هي السياسة التي تنتهجها الدولة في شئونها الخارجية وفي علاقاتها مع الدول الأخرى، ويمكن ذكر بعض من الأمثلة للسياسة الدولية كسياسة عدم الانحياز، وسياسة القوة، وسياسة التحالف[16]، حيث أن السياسة الدولية تتضمن عملياً كل الأنشطة التي تؤثر في العلاقات بين الدول، سواء كانت هذه الأنشطة رسمية أم غير رسمية، مكشوفة كانت أم مخفية.[17]

أما بالنسبة لتسمية الدراسات الدولية أو السياسية، فهي تلك التسمية التي يمكن أن تطلق على الحياة الدراسية، والتي تتعلق بالنواحي الأكاديمية أكثر من غيرها، كذلك الحال بالنسبة للشئون الخارجية والشئون العالمية، فيختلف المقصود منها باختلاف النظرة إليها، فالشئون الخارجية تعني شئون الدولة الخارجية، وهي عكس الشئون الداخلية للدولة، وفي هذه الحالة فإن الأولى تختلف عن الثانية في النطاق الجغرافي والمضمون، وآلية التنفيذ، وفي الهدف والوسيلة أيضاً.

وما يطلق عليه تسمية الشئون العالمية، هي الأقرب للعلاقات الدولية، ولكنها تختلف عنها، في أن الأولى تشمل جميع الجوانب والشئون غير الداخلية، لجميع الدول في العالم، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.[18]

أما الشئون الدولية فهي كل أمر من شأنه التأثير في العلاقات بين دولتين أو أكثر، أو أي أمر يتأثر بالعلاقات بين دولتين أو أكثر يمكن إدراجه ضمن موضوع العلاقات السياسية الدولية، أما الأمور أو الأحداث التي من شأنها التأثير في البيئة الدولية، فإنها تعتبر من ضمن ما يدخل في موضوع الشئون الدولية، ولا تدخل ضمن اهتمامات العلاقات الدولية ذلك لأن هذه الأخيرة يهتم بتطور العلاقات بين الدول وأسباب هذا التطور [19].

أما ما يطلق عليه مصطلح السياسة الخارجية فهو ذات صلة وثيقة بالعلاقات الدولية، حيث أن هذه الأخيرة هي نتيجة للسياسات الخارجية التي تنتهجها الدولة تجاه الدول الأخرى، ويطلق عليها كذلك صفة الدولية ،على الرغم من أنها قد تكون علاقة دولية أي أنها رابطة بين تلك الدولة صاحبة تلك السياسة وبين دولة أخرى أو عدة دول، [20]لهذا فإن السياسة الخارجية لأية دولة ترتكز علي أسس معينة (أو ما تسمى بالمبادئ) وهذه الأسس أو المبادئ هي التي تكون السياسة الدولية، بينما نجد أن السياسة الخارجية في سلوكها الدولي قد تنتج علاقات بينها وبين دولة أخرى تأخذ صفة العلاقات الدولية.[21] .

لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار السياسة الخارجية مرادفة للعلاقات الدولية، لأن مصطلح العلاقات الدولية أعم وأشمل من مصطلح السياسة الخارجية، والتي يختص فقط بالسياسة الخارجية لدولة واحدة.[22] .

ومن خلال العرض المختصر للعديد من التعريفات الخاصة بالعلاقات الدولية، وكذلك لبعض المفاهيم المقاربة منه، يضع الباحث تعريف لعلم العلاقات الدولية على أنه العلم الذي يدرس علاقة الدولة وغيرها من الفاعلين الدوليين، كذلك دراسة الطرق والأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسلكها وتستخدمها هذه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أخذاً في الاعتبار أسباب التطور تلك العلاقات.

ولما كان موضوع العلاقات الدولية يهتم بتطور العلاقات بين الدول وأسباب ذلك التطور كما ذكر فيما سبق، فإنه من الواجب معرفة أهم مراحل تطور العلاقات الدولية، والتي سنتعرض إليها بشكل موجز.

المطلب الثاني: مراحل تطور العلاقات الدولية في المجتمع الدولي.

يعود تاريخ العلاقات الدولية بين الوحدات السياسية إلى فترة تاريخية بعيدة، حيث كانت البدايات النظرية في العصور القديمة في الهند والصين واليونان [23].

ولكن ما يهم في هذه الورقة، هي المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، حيث أن أغلب الكتابات التي تناولت العلاقات الدولية بشيء من التفصيل أكدت في هذا الجانب أنها - العلاقات الدولية - مرت بالمراحل الآتية: -

أولاً: العلاقات الدولية في عصر المؤتمرات.

ويقصد بعصر المؤتمرات الفترة التي بدأت فيها المؤتمرات الجماعية، والتي تحدد بعض المبادئ العامة لعلاقات الدول خاصة المؤتمرات الجماعية، إذ انه تعرف هذه المصطلحات قبل ذلك [24].

1. **وقد** بدأ عصر المؤتمرات بمؤتمر (وستفاليا) سنة 1648م، حيث تم خلاله عقد معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة[I] (وستفاليا) التي أنهت الحروب والدينية، أو ما يعرف في التاريخ "بحرب الثلاثين"، والتي بدأت 1618م في أوروبا بين الكاثوليك برئاسة أسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا، حيث ساهم هذا المؤتمر بشكل كبير في وضع أسس لتنظيم العلاقات الدولية [25] ،كما أن أوروبا والغرب اعتبرته نقطة البداية في تنظيم العلاقات الدولية على أسس واضحة المعالم، وقد جاءت معاهدة(وستفاليا) بجملة من النصوص والتوجهات الهامة، تؤكد تنظيم العلاقات الدولية، منها على سبيل المثال لا الحصر: إقرارها بمبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى النظام التي تتبناه هذه الدول ، ملكي كانت أم جمهوري، كذلك دون النظر إلى المذهب الديني الذي تأخذ به ، كاثولوكياً أو بروتستانتياً، كما أن هذه المعاهدة أقرت نظام أحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة بدلاً من المؤقتة، التي كانت قائمة في ذلك الوقت، كما أقرت أيضاً فكرة توازن القوى بين الدول الأوروبية باعتبارها وسيلة وأداة لصيانة السلام، من خلال التصدي للدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى، بالإضافة إلى أن هذه المعاهدة تعتبر الأولى التي جمعت الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر، لذلك يعتبر صلح (وستفاليا) فاتحة لما سمي فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات.

وأستمر الأخذ بهذه المعاهدة إلى أن عمد (لويس الرابع عشر) ملك فرنسا إلى توسيع مملكته على حساب الدول المجاورة له، دون مراعاة لمبدأ توازن القوى التي نصت عليه المعاهدة أنفت الذكر،الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تتحالف ضد فرنسا لردعها، فدخلت معها في حرب طويلة انتهت بإبرام معاهدة سميت بمعاهدة (اوترخت) عام1713م، والتي تم فيها أعادة تنظيم أوروبا علي أساس فكرة توازن القوى مرة أخرى[26].

وبعد ذلك وقعت أحداث دولية مهمة، منها: ازدياد قوة روسيا، وظهورها على الصعيد الدولي، ومن ثم إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م، يليها الثورة الفرنسية سنة 1789م حيث جاءت بالمبدأ التي عرفت به، وهو حق الأمم في اختيار ما تراه من النظم الدستورية [27].

أما (مؤتمر فيينا) والتحالف المقدس، فهو الذي جمع هذه الدول سنة1815م، لإعادة تنظيم علاقاتها، حيث كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق توازن نسبي بين الدول الأوروبية الكبرى، وقمع التيارات الفكرية الحرة التي نشرتها الثورة الفرنسية عام 1789م، وقد أقر هذا المؤتمر مبدأ توازن القوى من جديد، وإعادة الملوك إلى عروشهم، حيث اعتبر هذا المؤتمر ذلك من الحقوق المشروعة، والتي يجب أن ترد إلى أصحابها ولذلك سمي بمبدأ المشروعية، وكذلك تحريم تجارة الرقيق وتنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ولعل أهم ما أقره هذا المؤتمر هو مبدأ الحياد الدائم، الذي وضعت فيه سويسرا.

وقد توالت المؤتمرات الدولية والتي أطلق عليها فيما بعد أسم (الكونسرت الأوروبي) وكان الغرض منها تثبيت مبادئ مؤتمر فيينا [28].

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولي ظل محصوراً بين الدول الأوروبية المسيحية حتى عام 1856م، حيث قرر مؤتمر (باريس) المنعقد في هذا التاريخ السماح لدولة مسلمة تكون هي الأولى المشاركة في مؤتمر دولي وهي تركيا، عندها اعترفت الدول الأوروبية المشاركة في هذا المؤتمر بسيادة تركيا، على جميع رعاياها، ولكن بعد أربع سنوات من انعقاد مؤتمر باريس، احتلت فرنسا لبنان، وذلك عام 1860م، وضربت ما أقره (مؤتمر باريس) عرض الحائط، كما قامت روسيا بضم أقاليم كل من رومانيا وبلغاريا وصربيا إلى إقليمها، سنة 1877م. كذلك ضمت النمسا مقاطعتي البوسنة والهرسك إليها عام 1909م وقامت إيطاليا باحتلال ليبيا سنة 1911م الأمر الذي أدى إلى زعزعة الدولة العثمانية في ذلك الوقت[29].

وقد قامت الدول الأوروبية صاحبة العضوية في الحلف المقدس بالإضافة إلى فرنسا بعقد مؤتمر دولي أجتمع بها أكثر من ثلاثين مرة، ابتداء من مؤتمر باريس والذي سمي (بمؤتمر الوفاق) عام 1856م، ولغاية مؤتمرات برلين في أعوام 1878،

1884، 1885م، و(مؤتمر لندن) عام 1912م، حيث قام هذا المؤتمر-مؤتمر لندن- بإنشاء هيئة إدارية للإعداد للمؤتمرات، الأمر الذي أعطى للتحالف صفة من التنظيم والديمومة [30] .

إن عقد المؤتمرات وإبرام المعاهدات كان سمة تلك الفترة، فقد عقد (مؤتمر لاهاي) مرتين وكان قد قرر انعقاد المرة الثالثة في عام 1915م، إلا أن الحرب العالمية الأولى حالت دون ذلك، حيث كان هذا المؤتمر قد عقد في المرة الأولى سنة1899م والمرة الثانية 1907م، وقد أوجد نظاماً لحل المنازعات الدولية عن طريق الوساطة والتحكيم، وأبرز ما أقره هذا المؤتمر في اجتماعه الأول، هو إنشاء محكمة دولية خاصة بالتحكيم، ثم تنظيمها في عام 1900م.

وهكذا استمر المجتمع الدولي يحمل سمة التنافس بين الدول الأوروبية الكبرى في توسيع مستعمراتها، ومستوطناتها، في أرجاء العالم لنهب خيرات الشعوب وإخضاعها لسيطرتها بالقوة [31].

ثانياً: العلاقات الدولية في عصر التنظيمات.

لم تفلح المؤتمرات ولا المعاهدات المبرمة، في تنظيم المجتمع الدولي لفترة طويلة خاصة في أوروبا، فاندلعت الحرب العالمية الأولى، التي تعتبر أول حرب عالمية شاملة، وكان ذلك عام 1914م مخلفة الدمار للبشرية، وما زاد الأمر تعقيداً قيام الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917م، موجهة ضربة قاسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي، بالإضافة إلى ظهور بوادر الصراع الفكري بين النظام الاشتراكي والرأسمالي.

هذه الأحداث جعلت فكرة التنظيمات الدولية موضع اهتمام دول العالم، وذلك بغية الوصول إلى سلام عادل بين الشعوب المتصارعة، لذا فإن أهم ما يميز العلاقات الدولة في القرن العشرين هو ظهور التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق وشكل لم يعرفه المجتمع الدولي من قبل. [32]

وان الهدف الجوهري من قيام المنظمات الدولية، هو حفظ السلام والأمن الدوليين، وتخفيف حدة التو تر في العالم، وتغليب التعاون والتفاهم بين الدول، بدلاً من اللجوء إلى القوة المسلحة في حل المشاكل الدولية.

ولعل أهم المنظمات الدولية هي أولها من حيث المنشأ، وهي منظمة (عصبة الأمم) التي تأسست 1919م، كأول منظمة دولية تهتم بالقضايا السياسية، وذات طابع عالمي، لاسيما وان لها فروع دائمة ومتطورة، وقد كان أبرز الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذه المنظمة هو تفادى الحروب ومآسيها؛ لهذا فإن من صميم مهامها المحافظة علي السلم والأمن الدوليين، وقد أعطيت لها العديد من الصلاحيات لأجل ذلك.

كما تعاهدت الدول الأعضاء في هذه المنظمة والتي كان عددها (32) دولة في ذلك الوقت على الالتزام بما جاء في العهد الذي سمي (بعهد العصبة)، حيث كانت أبرز مبادئه أو بنوده: احترام قواعد القانون الدولي، وقيام علاقات طيبة بين الدول على أساس العدل والشرف، واحترام المعاهدات الدولية وما نصت عليه، وعدم اللجوء إلى القوة المسلحة من أجل حل القضايا الدولية [33].

ونتيجة لزيادة النزاعات الاستعمارية بين الدول الأوروبية الكبرى، فقد باءت محاولات منظمة (عصبة الأمم) في إحلال السلم والأمن الدوليين بالفشل، لأن أغلب الدول الأعضاء وجدتها - منظمة عصبة الأمم- لا تخدم مصالحها الاستعمارية، فطغت عقلية المنافسة الاستعمارية وروح التوسع من جديد، وكل هذا أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، لاسيما وان منظمة (عصبة الأمم) انهارت سنة 1939م فأصبح أمام دول العالم إنشاء أو تأسيس منظمة تحل وتعالج ما لم تستطع عصبة الأمم معالجته.

عندئذ جاءت بوادر إنشاء منظمة (الأمم المتحدة) في الوثيقة الشهيرة التي وضعها كل من:(روزفلت – وتشرشل) والتي عرفت (بميثاق الأطلسي) والتي نصت على إيجاد نظام عام للأمن قائم على قواعد أوسع، كما أن مؤتمر موسكو الذي انعقد عام 1943م ، الذي حضره وزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة، والإتحاد السوفييتي حيث قرروا خلاله ضرورة وجود منظمة دولية تقوم على أساس السلم والمساواة بين جميع الدول المسالمة، وقد أكد (مؤتمر طهران) المنعقد في نوفمبر 1943 أيضاً ما أقره (مؤتمر موسكو)، لاسيما وان مؤتمر طهران قد جمع - ولأول مرة - كل من:(روزفلت، تشرشل، ستالين) [34].

وبعد هذا المخاض أنشئت عام 1945م المنظمة العالمية الحكومية الدولية ذات العضوية المفتوحة أمام جميع الدول[II]، حيث اتخذت من نيويورك مقراً رئيسياً لها، وذلك بعد الاجتماع المنعقد في أحد فنادق واشنطن والذي جمع ممثلون عن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين[35]، الذين اتفقوا أن تتكون هذه المنظمة من ستة أجهزة وهى :(الجمعية العامة، مجلس

الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة)، وكذلك فإن هذه المنظمة تضم عدداً كبيراً من الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات المستقلة (36).

وقد جاءت هذه المنظمة بالعديد من المبادئ، أبرزها:

1. مبدأ المساواة في السياسة بين جميع الدول صاحبة العضوية.
2. القيام بالالتزامات الناشئة عن الميثاق بحسن نية.
3. امتناع الدول الأعضاء من استخدام القوة أو التهديد في تعاملها مع الدول الأخرى.
4. تقديم العون والمساعدة للأمم المتحدة، باعتبارها منظمة تسعى لتنفيذ القرارات التي تتخذها.
5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. (37)

وعلى الرغم من هذه المبادئ وغيرها؛ إلا أن هذه المنظمة فشلت في أداء واجبها على أكمل وجه، والدليل على ذلك عدم إيجاد الحلول العادلة للكثير من المشاكل الدولية الهامة كمشكلة الشرق الأوسط والتي تمادت فيها إسرائيل على الأعراف والقيم الدولية، بعدوانها على الشعب الفلسطيني واحتلال أراضيه وأراضي بلدان عربية أخرى.

إن السبب الأول والرئيسي لفشل هذه المنظمة هو: حدة الخلافات التي لم تكن تهدأ إلا لتشتد بين الدول الكبرى خاصة بين الدول الخمس صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن (38).

ثالثاً: العلاقات الدولية في عصر الذرة.

وهو عصر ما بعد عام 1945م، حيث كانت أهم مميزات هذا العصر كثيرة تتلخص في النقاط الآتية: -

1. التقدم الحديث والكبير في التكنولوجيا العسكرية، الذي بدأ بإلقاء قنبلة هيروشيما، وتطور باختراع الصواريخ عابرة القارات، والأقمار الصناعية، هذا التقدم المذهل كان يهدد بقيام حرب فناء لا يقف خطرها عند حد ، ومن جانب أخر يجعل احتمال وقوع حرب عالمية تؤدي إلى هذه النتيجة أمراً مستبعداً أو ضرباً من المحال؛ ذلك لأنه مهما تكن نزوات السياسيين (39) العسكريين فإن توقع فناء البشرية هو الذي يكفهم عن الإقدام على مغامرة تؤدى بالعالم كله إلى هذا المصير؛ ولكن بالرغم من أن حدوث الحرب العالمية الذرية ،قد أصبحت بعيدة الاحتمال، إلا أن الحروب المحلية قد فتح لها الباب على مصراعيه، وإن كانت تختص بخاصيتين: أولهما انحصارها في أقل دائرة ممكنة، أما ثانيها فهو عدم استخدام الأسلحة الذرية والنووية فيها.
2. انتقال محور العلاقات الدولية من أوروبا- التي كانت تتزعم العالم في القرون الماضية - إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ووقوع الحرب الباردة بينهما، والتي لم تكفيها أنها حرب سياسية واقتصادية، بل وأيدلوجية أيضاً، فهي تشبه إلى حد كبير الحروب الدينية القديمة.

   ولكن في أخر عقد الثمانينات وتحديد عام1989م، أصبحت الساحة الدولية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اهتزت قوة الاتحاد السوفييتي أمامها، وهذا لا يعني أن الصراع بينهما قد انتهى كلياً، ولكن انتقل من مرحلة الحرب الباردة واحتمال المواجهة العسكرية ولو المحدودة ،إلى مستوى ومرحلة الصراع الاقتصادي والحضاري، وقد أطلق على هذه الفترة عند اغلب الكتاب والمتخصصين في حقل العلاقات الدولية فترة أو مرحلة (الوفاق الدولي)، هذا وقد شهدت تلك السنوات أيضًا: ظهور أقطاب جدد على الساحة الدولية ببروز قوة الصين الشيوعية والاحتمالات المستقبلية لقوة أوروبا الغربية المتحدة واليابان.
3. بروز مجموعة جديدة من الدول التي تحررت حديثاً في كل من: أفريقيا وأسيا، وأصبحت تؤدى دوراً إيجابياً في الساحة الدولية، عن طريق سياسة عدم الانحياز أعطتها لنفسها بعد أن كانت ضاغطة للتخطيط الدبلوماسي الأوروبي، وعلى الرغم من ضعف هذه الدول اقتصادياً وعسكرياً، إلا أنها صاحبة أغلبية عددية في الأمم المتحدة.
4. تطور الأسلوب الدبلوماسي في الدولة، حيث أصبحت الدبلوماسية الحديثة تصاحبها الدعاية من ناحية، وترتبط بالأساليب البرلمانية داخل المنظمات الدولية من ناحية ثانية، كما أصبحت ذات صبغة عالمية من ناحية ثالثة، وبعيد عن قواعد القانون الدولي (40).
5. ظهور أهمية الرأي العام العالمي في السياسات الدولية، وبالتالي الاهتمام بالإعلام الدولي، كعامل مؤثر في العلاقات الدولية بصفة عامة، ولهذا نجد الدول منذ بداية القرن الواحد والعشرين تهتم اهتمامًا ملحوظاً بإعلامها الخارجي، بحيث يساعدها في كسب الرأي العام الدولي إلى جانب قضية معينة، وكثيراً ما يكون ذلك الكسب أساساً للانتصار في معارك تالية في مواجهة الخصم. (41)

المبحث الثاني: العلاقات الدولية (العناصر والأطراف والعوامل المؤثرة):

المطلب الأول: عناصر العلاقات الدولية وأطرافها.

أولاً: عناصر العلاقات الدولية:

للعلاقات الدولية ثلاث عناصر مرتبطة، وتنحصر هذه العناصر في النقاط التالية: -

1. **العنصر السياسي:** وهي الطبيعة السياسية للعلاقات الدولية، وقدرتها على إحداث أثار سياسية، حتى تكتسب صفة العلاقات الدولية.
2. **العنصر الجغرافي:** وهى أن تتخطى هذه العلاقات أو أثارها في التعاملات الدولية حدود الدولة أو المنطقة التي نشأت فيها [42] .
3. **العنصر القانوني:** وهو العنصر الذي يحتم على العلاقات الدولية أن تخضع للقانون الدولي وأحكامه وضوابطه، لأنه – القانون الدولي-هو الذي يحدد حقوق واجبات أطراف العلاقات الدولية، وكذلك ينظم علاقاتها المتبادلة [43].

ثانياً: أطراف العلاقات الدولية:

وهم كل سلطة أو هيئة، أو جماعة يمكنها أن تقوم بدور على مسرح الحياة الدولية. وعلى الرغم من انه لا يوجد اتفاق موحد بين الفقهاء والباحثين في حقل العلاقات الدولية عن عددها [44]؛إلا أن اغلب المفكرين والباحثين في هذا المجال أكدوا أن هناك أطرافاً للعلاقات الدولية لا يوجد من يشك فيها، وفي هذا الموضع سنتعرض بشكل مختصر لأهم هذه الأطراف ،بما يمكن أن يفيد أغراض هذه الورقة ، وهذه الأطراف تتمثل في النقاط الآتية :

1) الدولة. -

تعتبر الدولة أقدم طرف من الأطراف الأخرى للعلاقات الدولية، فهي البنية الأساسية للمجتمع الدولي المعاصر، لذلك اعتبرها فقهاء القانون الدولي الشخص الرئيس، والأول لهذا القانون، كما اعتبرها الباحثين في ميدان العلاقات الدولية الفاعل المتميز والممثل الأكثر تأثيراً على مسرح الأحداث الدولية، وذلك لأنها ما زالت تشكل الخلية الأساسية في المجتمع الدولي.

وقد عرفت الدولة بعديد التعريفات، لعل أبسطها وأكثرها تداولاً لدى الكتاب والباحثين في مجال العلاقات الدولية ،هو ذلك التعريف الذي يعتبر الدولة عبارة عن**"**تجمع بشرى يقيم على وجه الدوام بنية الاستقرار، فوق إقليم معين، وتقوم بينهم سلطة سياسية تتولى تنظيم العلاقات داخل هذا المجتمع، كما تتولى تمثيله في مواجهة الآخرين".[45]
كما يلتزم لتكوين دولة ما أن يتوفر ما يسمي بأركان الدولة والمتمثلة في الإقليم والشعب والسلطة السياسية، كذلك ضرورة وجود العناصر القانونية وهي السيادة والشخصية القانونية والاعتراف.[46]

أما الإقليم فهو رقعة الأرض المعينة والمحددة، التي يستقر عليها السكان "الشعب"، والتي تمارس الدولة عليها سلطتها وسيادتها، حيث انه لا يمكن تصور دولة بدون إقليم,[47] ولهذا فإن القبائل الرحل لا يطلق عليهم مصطلح الدولة لأنهم ينتقلون من مكان لآخر، كالطوارق مثلاً، كذلك لا يمكن أن نطلق على الجماعات القومية كالجماعات الكردية مثلاً أسم دولة؛ لأنهم متواجدين في إقليم تتقاسمه معهم أربعة دول وهي: إيران وتركيا والعراق وسوريا.

ولا يشترط أن يكون للإقليم مساحة معينة، كما لا يشترط إن يكون متصلاً في قطعة واحدة، فهناك دول مكونة من عدة جزر كالفلبين واندونيسيا مثلاً، بالإضافة إلى ذلك فإنه ليس من المشروط أن يكون الإقليم التي تقيم عليه الدولة غنياً بالثروات الطبيعية أو أن يكون متصلاً بمسطحات مائية.

وينقسم الإقليم إلى ثلاث مجالات وهي البري، والبحري، والجوي.

فالمجال البري فيقصد به: كل الأرض التي تقع داخل حدود الدولة بما في ذلك الجبال والهضاب والسهول، وكل ما هو موجود على سطح الأرض وكل ما هو موجود في باطنها، بشرط أن يكون داخل حدود الدولة.

أما المجال البحري: يشمل المياه الموجودة داخل إقليم الدولة كالأنهار والبحيرات والمياه الإقليمية، وكذلك فيما يتعلق بالجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والتي تحكمها أنظمة واتفاقيات خاصة.

أما بالنسبة **للمجال الجوى** فيتكون من الفضاء الذي يعلو المجالين البري والبحري، والذي تم تحديده في اتفاقية (شيكاغو) عام1944م، والتي نصت على أن المجال الجوى يخضع لسيادة الدولة التي تقع تحته. [48]

أما العنصر الثاني لقيام وتأسيس الدولة هو الشعب، الذي يتكون من مجموعة الأفراد المستقرين على إقليمها والمتمتعين بجنسيتها، والمنسجمين في العيش معاً، ولا يشترط في هذا الشعب أن يكون منتمياً لأصل واحد، أوان يتكلم لغة واحدة، أوان يكون معتنقاً ديانة واحدة، بل إن هناك العديد من الدول يدين شعبها ديانات مختلفة، وبالإضافة إلى الأصول المترامية المختلفة

التي يرجعون إليها، ولكن ما أن وجدت هذه العوامل (الدين الواحد واللغة الواحدة والأصل الواحد) فإنها تمثل عنصر تلاحم وقوة للدولة. [49]

وتأتى السلطة السياسية كركن ثالث من عناصر قيام الدولة، وهي إحدى أهم العناصر التي تقوم على أسسها الدول، حيث تقوم السلطة السياسية بتنظيم العلاقات بين الأفراد، وإدارة الإقليم والدفاع عن كيانه، تتألف هذه الهيئة أو السلطة من الأجهزة السياسية والقانونية والإدارية، التي تمارس وظائف الدولة من اجل تنظيمها.

ويجب الإشارة هنا إلى أن القانون الدولي العام، لا يشترط شكلاً معيناً لهذه السلطة السياسية، حيث إن لكل دولة مطلق الحرية في اختيار نظامها السياسي الذي تراه مناسباً لها [50].

هذا بالنسبة لأركان الدولة، أما بالنسبة للعناصر القانونية لقيامها فإنها تتمثل في السيادة، والشخصية القانونية، والاعتراف الدولي.

أما السيادة فهي استقلالية السلطة السياسية الفعلية بالدولة عن أي سلطة أخرى، وهي **"حالة كون الحكومة في الدولة، هي السلطة الفعلية المستقلة عن أي سلطة أخرى سواء في تصرفاتها داخل الدول أو خارجها، دونما قيد على هذا السلطان اللهم إلا ما يمليه القانون الدولي".** [51]

ولسيادة الدولة من الناحية القانونية مظهرين: الأول يتمثل في سيادة الدولة على كافة المتواجدين فوق إقليمها من أشخاص وأشياء، كذلك بعدم تدخل أي أحد غيرها في اتخاذ كافة القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية، وهذا ما يطلق عليه السيادة الداخلية للدولة، أما المظهر الثاني للسيادة فهو ما يسمى السيادة الخارجية، والتي تتمثل في صيانة الدولة لسياستها الخارجية بكل حرية وبدون أي تدخل من طرف أجنبي. [52]

أما فيما يتعلق بالشخصية القانونية فيقصد بها: أهلية الدولة لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات الدولية، كما تعني قدرة الدولة على المساهمة في وضع قواعد القانون الدولي [53] .

ولهذا فان الدولة عندما تكتسب هذه الشخصية في المجتمع الدولي، يترتب عليها- نتيجة لتمتعها بهذه الشخصية- العديد من النتائج، نذكر منها: -

1. استمرارية الدولة بالرغم من التغيرات التي قد تطرأ على إقليمها، أو على نظامها السياسي، التي تنتهجه وتتبعه ويطلق عليه (مبدأ استمرارية الدولة).
2. تحدد الشخصية القانونية نظام المسؤولية الدولية، حيث أن هذه الأخيرة هي دائماً عبارة عن علاقة بين الدولة التي بدر منها الخطأ ونجم عن تصرفاتها، والدولة التي لحق بها الضرر حتى وان كان الضرر قد لحق بأفراد أو مؤسسات خاصة.
3. تحمل الدولة كشخص معنوي مستقل عن الإفراد الذين يكونوها لكافة الآثار القانونية والمادية، الناجمة عن إعمال ممثليها من وزراء ومبعوثين دبلوماسيين، حيث أن هؤلاء يعملون لحساب الدولة كشخص معنوي ويتصرفون باسمها لا بأسمائهم الشخصية ويطلق على ذلك بالمسئولية الدولية. [54]

أما العنصر الأخير من العناصر القانونية لقيام الدولة هو: الاعتراف الدولي الذي يعني التسليم من قبل الدول القائمة أو حتى من بعضها، بوجود دولة جديدة وقبولها داخل المجتمع الدولي، بحيث يمكن لهذه الدولة قيام علاقات دولية مع دول أخرى [55]، لذلك ومن خلال هذا المفهوم يتضح انه لا يمكن للدولة أن تبدأ حياتها في الجماعة الدولية إلا بعد حصولها على الاعتراف الدولي.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي، لم يشترط شكلاً معيناً للاعتراف، لكنه افرز عدة أشكال له حيث انه قد يكون فردياً، أو جماعياً صريحاً أو ضمنياً، مشروطاً أو غير مشروط، قانونياً أو فعلياً.

أما الاعتراف الفردي يصدر عن دولة منفردة ولا يلزم إلا هذه الدولة، بينما يتحقق الاعتراف الجماعي عندما تعترف الدول الأعضاء في منظمة معينة، بالكيان الجديد وخير مثال على ذلك، اعتراف دول الاتحاد الأوروبي الجماعي بالدول المنفصلة عن يوغسلافيا عام 1955م. [56]

ويكون الاعتراف صريحاً إذا نصت عليه معاهدة أو وثيقة دبلوماسية أو تصريح أو بيان مشترك، كاعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالصين الشعبية عام 1978م، إما الاعتراف الضمني فهو يستنتج من تصرفات دولة معينة، أو عدة دول تجاه الدولة الجديدة، كإقامة علاقات دبلوماسية معها أو إبرام المعاهدات ، أو إقامة المؤتمرات معها، وعادة ما يكون الاعتراف بدون شرط؛ إلا إن طبيعته السياسية تجعل منه أحيانا وسيلة للضغط والمساومة والابتزاز، كاشتراط قبول الدولة الجديدة للالتزامات التي كانت قائمة على عاتق الدولة التي انبثقت عنها.

أما الاعتراف القانوني، فهو الاعتراف الصريح والنهائي الذي يرتب كافة الآثار الناتجة عنه. بينما الاعتراف الفعلي، فيكون بالدخول في علاقات مع الدولة الجديدة دون التعرض بشكل رسمي وصريح لموضوع وجودها القانوني، وبالتالي يضل اعترافاً مؤقتاً، وعادة ما تلجأ الدول للاعتراف الفعلي حتى لا تؤاخذ بالتسرع في الاعتراف بدولة لم تتضح وضعيتها بشكل نهائي. وبالتالي تلجأ للاعتراف بواقع معين، وحين يستقر الوضع تمنح اعترافها القانوني (57).

2) المنظمات الدولية: -

وهي أيضًا من بين أهم أطراف العلاقات الدولية، حيث تعرف المنظمة الدولية على أنها **" هيئة يتفق على إنشائها عدد من الدول وعلى نحو دائم، سعياً وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة، وتتمتع هذه الهيئة باستقلالية وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي".** (58)

وتنقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص إلى عدة أنواع، فيوجد منظمات دولية عامة، ومنظمات دولية متخصصة، فالمنظمات العامة هي التي يشمل اختصاصها أوجه عديدة من وجوه الحياة الدولية، بداية من الحرص على إحلال السلم والأمن الدوليين، وتدعيم التعاون الدولي، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتفافية وخير مثال على هذا النوع من المنظمات هو (منظمة الأمم المتحدة) المشار إليها سابقاً.

أما المنظمات المتخصصة، فهي التي ينحصر اختصاص كل واحدة منها بجانب معين من الجوانب التي تهم الجماعة الدولية، نذكر هنا محكمة العدل الدولية الخاصة بالفصل في المنازعات الدولية، ومنظمة الصحة العالمية... وغيرها من المنظمات ذات الطبيعة المتخصصة.

كما تنقسم المنظمات الدولية من حيث العضوية إلى منظمات ذات سمة عالمية، ويكون باب العضوية فيها مفتوحاً إمام جميع دول العالم، (59) ومثل تلك المنظمات (الوكالة الدولية للطاقة الذرية). (III)

3) الشركات متعددة الجنسيات: -

تعد الشركات متعددة الجنسيات من بين أهم الأطراف الممثلة للعلاقات الدولية في المجتمع الدولي، نظراً لما للعامل الاقتصادي من دور وأهمية في العلاقات الدولية، كذلك لما تتمتع به هذه الشركات من تأثير على طبيعة هذه العلاقات.

وقد عرف الدكتور (عدنان طه الدوري) في كتابه العلاقات السياسية الدولية هذه الشركات بأنها **" اتحاد احتكاري بين عدة فروع من دول مختلفة، تخضع في إرادتها لمركز رئيسي من إحدى الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً، وترتبط بخطة اقتصادية عامة ترسم بموجبها مضمون أنشطتها ومعاملاتها التجارية في عدة مناطق جغرافية".** (60) (IV)

ويقول الدكتور(منصور ميلاد يونس)، إن العامل الاقتصادي أصبح العامل الأكثر فاعلية في العلاقات الدولية والتفاهم الدولي بين الدول، إذ يعتبر الاقتصاد عامل لتعاون الدول فيما بينها، كذلك عامل صراع عندما يكون الطمع هو المحرك للسياسات الدولية، مؤكداً إن للاقتصاد جوانب مساعدة للعامل السياسي مند القدم، ولكن كان العامل السياسي هو العامل الرئيسي في الساحة الدولية، أما مع بداية القرن الواحد والعشرين فقد أضحى العامل الاقتصادي هو العامل الذي يقود العامل السياسي وبقية العوامل الأخرى، كالثقافي والاجتماعي والتقني... غيرها. (61)

وتعد الشركات المتعددة الجنسية في أعلى القائمة عند الحديث عن الاقتصاد العالمي، فهي تحتكر اغلب الأرباح والنوافذ والرأسمال العالمي، في حين أن دول الجنوب تعاني من وضع مأساوي لا يوفر لها الحد الأدنى لحياة لشعوبها، فهي مكبلة بالديون وفوائدها، التي تمتص غالبية دخلها القومي، وهو غير كاف لتغطية وترجيع هذه الديون. (62)

لذلك فإن هذه الشركات تفوق دخل العديد من الدول، الأمر الذي يجعلها تؤثر تأثيراً كبيراً على كافة القطاعات الاقتصادية الدولية، وكذلك على الأوضاع السياسية الدولية، وتنفرد هذه الشركات بالعديد من الخصائص، نذكر منها: -

1. إنها مؤسسات خاصة تعبر عن الطابع غير الحكومي.
2. لا تهتم إلا بتحقيق الأرباح، إذ أنها تقع في إطار الإنتاج الرأسمالي.
3. إنها تعمل بواسطة عدد كبير من الشركات ذات الشخصية القانونية المستقلة.
4. أنها تتواجد في عدة دول، فهي تعبر الحدود.
5. لها مركز تنظيم في اتخاذ قراراتها، لهذا فهي تتخذ نظام المركزية في اتخاذ القرارات. (63)

ويكون لهذه الشركات من النفوذ ما يمكنها أن تتوالد، فتنبثق من الشركة الأم شركات تحاول البحث عن الهيمنة الأجنبية، ولهذا نجد أن الدولة الأم تقوم بتشجيع شركاتها خارج الحدود، وذلك يرجع إلى الأسباب التالية: -

1. ضمان الإمدادات من الموارد التي هي ضرورية بالنسبة للأمن القومي، ومن أمثلة هذه الموارد النفط واليورانيوم.
2. العمل على دعم النفوذ الوطني في دولة ما، وهذا ما يطلق عليه الأسباب السياسية.
3. أسباب اقتصادية أهمها، العمل على زيادة الدخل القومي، وذلك بالاعتماد على المكاسب الخارجية للدولة.[64]

لهذا فإن العلاقة بين الحكومات الصناعية المتقدمة وشركاتها، هي علاقة مبنية على المنفعة المتبادلة، فمثلاً تقدم الشركات متعددة الجنسيات دعماً مالياً وإعلامياً وحتى بشرياً، عند التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، للأحزاب السياسية المتصارعة، على السلطة في دولها، ولقاء ذلك على الحزب الفائز في الانتخابات إعطاء هذه الشركات بعض الامتيازات الاقتصادية والمالية، أو بعض المناصب الحكومية المهمة كالوزراء والمستشارين.[65]

وبذلك فهي طرف فعال ومهم في الساحة الدولية، لأنها تمثل أول الممولين لعوامل الأخرى السياسية والثقافية والتقنية، لأن العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي الفعال والمؤثر في بقية العوامل، كما ذكر أنفاً.

4) حركات التحرر الوطني: -

وهي من بين الأطراف المكونة للعلاقات الدولية، وقد عرفها الدكتور (منصور ميلاد يونس)، بأنها جماعة من الأشخاص منظمة، تقوم بالكفاح، الذي غالباً ما يكون مسلحاً، ضد الوجود الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، أو أنظمة التميز العنصري بقصد الوصول إلى تكوين دولة، أو الانضمام إلى دولة يكون الشعب الذي تمثله هذه الجماعة أو المنظمة السيد على أرضه.[66]

كما عرفت على أنها: حركات تساند حق الشعب في استعادة إقليمه المغتصب، وتستمد كيانها من تأييد الجماهير الغاضبة على المغتصب، وتتخذ عادةً من أقاليم البلاد المحيطة مركزاً لها، تستمد منه تموينها، وتقوم عليه بتدريب قواتها، ثم أنها- بسبب مكانتها- إنما تركز جهودها على تحد الإدارة الغاصبة، كما أن حركات التحرر الوطنية تجسيد للمقاومة الشعبية المسلحة[V]، كما أنها- حركات التحرر الوطني- بالنظر إلى أساليبها وأهدافها، كان لابد لها أن تؤثر في القانون الدولي العام، فهي من أهم سمات الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية، لذلك فان القانون الدولي منحها حقوقاً، وقيدها بالتزامات دولية.[67]

وبشكل مختصر يمكن حصر السمات العامة لحركات التحرر الوطني، في النقاط الآتية:

1. تستمد هذه الحركات شرعيتها استناداً إلى حق تقرير المصير، المعترف به دولياً للشعوب، الخاضعة للاستعمار والاحتلال والتفرقة العنصرية.
2. إن هذه الحركات قد تناضل من داخل بلدها، إن كان لها مواطئ قدم فيه لم يحتله المستعمر الأجنبي، وان لم تجد فإنها تتخذ البلدان المجاورة لبلادها قاعدة لقيادة عملياتها داخل ترابها الوطني المحتل.
3. إن الهدف الرئيسي لحركات التحرر هو تحرير بلدها وشعبها، وإقامة دولة مستقرة على ترابها الوطني.
4. تتخذ سبل الكفاح الايجابي والسلبي، والسلمي والمسلح، ويتجلي الكفاح السلمي بوسائل مختلفة ضد إدارة الأجنبي المحتل ورغماً عنه، فيتمثل هذا الكفاح في المظاهرات، والاضطرابات والعصيان، وبعبارة أوضح واشمل عدم التعاون مع المستعمر وإرهاقه ومخالفته، أما بالنسبة للكفاح المسلح فتتخذ أساليب عدة، كحرب العصابات، والعمليات الفدائية.[68]

من هنا، وبحكم السمات السابقة فإن اغلب هذه الحركات ظهرت في الدول النامية، حيث كانت هذه الدول مستعمرة، وقد برزت بشكل متزايد بعد أحداث الحرب العالمية الثانية في العديد من الدول في إفريقيا، واسيا، وأمريكا اللاتينية، وقد نجحت أغلبيتها العظمى في دحر العدوان وبناء دولة مستقلة، فعلى سبيل المثال ما حدث في الجزائر سنة 1962م، وكذلك زيمبابوي سنة 1980م.وغيرها من حركات التحرر.[69]

5-المنظمات غير الحكومية: -

وهي من بين الأطراف المهمة المكونة والمؤثرة في طبيعة سير العلاقات الدولية في العصر الحديث، إذ أنها لا تتكون من دول، وإنما من جماعات وحركات لا يمثل الربح هدفاً لها.[70]

وقد جاءت الكتب والدوريات التي تناولت المنظمات غير الحكومية بشي من التفصيل، بالعديد من التعريفات لهذا النوع من المنظمات، وقد كان أغلب تلك التعريفات متفق في أنها – المنظمات غير الحكومية- ما هي إلا كل تجمع أو جمعية أو حركة تتشكل بطريقة دائمة وعفوية من قبل مجموعة أفراد ينتمون إلى بلدان وأقطار مختلفة وذلك لتحقيق أهداف لا يكون الربح المادي ضمنها.[71]

ويلاحظ من هذا التعريف أن هذه المنظمات تخلق نوعاً من التضامن والتفاعل الإنساني بين المجموعة أو الأشخاص المكونين لها، والذين ينتمون لدول مختلفة، إذ تقوم هذه المنظمات بدور تبادل المعلومات، والتعاون المشترك بين المكونين لها، دون أن تتمتع بسلطة إلزام للحكومات، ومع هذا فهي تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية والتقارب بين الشعوب المختلفة، وخلق قواعد القانون الدولي.[(72)(VI)]

ويقول الدكتور (منصور ميلاد يونس) أن هذه المنظمات – غير الحكومية – أصبحت من الأطراف الفعالة في حقل العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، حتى أنها أصبحت طرف أكثر فاعلية من الدول في العلاقات بين الدول؛ ذلك لأنها تضم العديد من الأشخاص الذين ينتمون إلى دول مختلفة.

وذلك تضامناً لحل قضية معينة أو لمواجهة خطر محدق يواجه القضية التي يدافعون عليها، موضحاً أن أعداد هذه المنظمات يزداد كل عام عن سابقه، حيث يوجد في العالم حتى نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين أكثر من 8000 منظمة غير حكومية في شتي القطاعات والمجالات كالاقتصادي والاجتماعي والبيئي والقانوني والثقافي والديني وحتى النسائي أيضاً؛ ويعلل الدكتور (بن يونس) سبب تزايد هذه المنظمات هو ظهور العديد من المشاكل والقضايا التي لم تستطيع الدول والمنظمات الدولية الحكومية إيجاد الحلول الجذرية لها.[(73)]

وتتميز هذه المنظمات أو الجمعيات الدولية بتنوع موضوع نشأتها (نقابات- جمعيات- أحزاب سياسية، دينية) كذلك فإن نطاقها الجغرافي الذي تعمل فيه غير محدد بعدد معين من الدول، فهناك منظمات يتجاوز عدد الدول الأعضاء فيها أكثر من 50 دولة، مثل الصليب الأحمر، والاتحاد الدولي للنقابات، والاتحاد النسائي العالمي، كما أنها لا تتقيد بعدد معين بالأشخاص المنخرطين فيها، إذ تتضمن بعضها ملايين الأشخاص بينما البعض الآخر لا يتجاوز بضعة أشخاص. [(74)]

وفي أغلب الحالات فإن الدول تنظر إلى هذه المنظمات بمثابة جمعيات داخلية، تخضع نفسها نفس الجمعيات الوطنية لأنظمة الدولة الداخلية، [(75)] لهذا فهي تعاني من تدخل السلطات المحلية لتلك الدولة - نتيجة لوجود مقر المنظمة فيها – في شؤونها الداخلية، وذلك لأن تلك المنظمة غير الحكومية لا تمتلك وضعاً قانونياً دولياً.[(76)]

لذا فان هذا النوع من المنظمات له تأثيره ودوره في سير العلاقات بين الدول، سواء أكانت هذه العلاقات سياسية، أو اقتصادية أو رياضية أو غيرها، وذلك لأنها تقوم على تضامن الشعوب المختلفة لحل مشكلة أو قضية ما، حتى ولو كانت هذه الشعوب لا يمثلها إلا بضعة أشخاص من كل دولة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

تخضع العلاقات الدولية للعديد من العوامل التي تؤثر فيها بشكل أو بأخر، وهذه العوامل تختلف باختلاف الزمان والظروف، إلا أن الدكتور منصور ميلاد يونس في لقاءه مع الباحث قد حدد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، و التي سنتعرض لها بشكل مختصر بما يخدم موضوع هذه الورقة، وأهم هذه العوامل يتمثل في الآتي :-

1) العامل الاقتصادي: -

وهو العامل الذي لا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال، وذلك لأهميته في التأثير على طبيعة علاقة الدول ببعضها البعض، لهذا جاء في مقدمة العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، ولعل التأثير الذي يقوم به هذا العامل يتخلص في أن الدول لا تستطيع إن تعيش باقتصادها بمعزل عن الدول الأخرى، فهناك تأثير متبادل بين الدول خاصة في هذا القرن "القرن الواحد والعشرين" أي بعد التطور الهائل في كل المجالات[(77)] .

وبالنظر إلى ملامح تأثير العامل الاقتصادي على طبيعة عمل العلاقات الدولية ، فإن دول العالم تختلف سياساتها الاقتصادية من دولة إلى أخرى ،فبالنسبة للدول الغنية و القوية لا يكون الهدف من وراء السياسة الاقتصادية تحقيق أهداف و مكاسب اقتصادية فحسب ، بل و سياسية أيضا، حيث أنها تستخدم الاقتصاد أداة ضغط على الدول الفقيرة لإجبارها على إتباع سياسة معينة تصب لصالح الدول (الغنية الضاغطة)، أما بالنسبة للدول الفقيرة،فالأمر مختلف تماما لأنها لا تستطيع الضغط على أحد ، بل كل ما يشغلها هو تحقيق الرفاهية بقدر المستطاع لشعوبها ، حتى وان وجدت للسياسات الاقتصادية لهذه الدول- الفقيرة- أهدافاً سياسة ، فإنها تتمثل في محاولة للتخلص من سيطرة الدول الغنية ليس إلا.[(78)]

2) العامل الجغرافي: -

وهو من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، إذ يرى المختصون في هذا المجال، إن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا والسياسة وقد أطلقوا على هذه العلاقة اسم علم "الجيوبولتكس " وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعة، على حياة الدولة السياسة، وعلى علاقاتها الخارجية.

أن دراسة العامل الجغرافي تتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثير ذلك في العلاقات الدولية، حيث سنعرضها بشكل موجز:

الموقع: ويقصد بت موقع الدولة فلكياً، أي بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، ولعل التحديد بالنسبة لدوائر العرض، أهم منه بالنسبة لخطوط الطول، ذلك لأنه على أساس الدرجات العرضية يتشكل المناخ بوجه عام، وكذلك النشاط البشري، وهذه أمور حيوية في تشكيل اتجاهات الدولة السياسية. (79)

أما بالنسبة لنوع الموقع فيقصد به: وقوع الدولة بالنسبة للماء واليابسة أي (الموقع البحري والموقع البري)، وفي الواقع أن كل موقع جغرافي ثابت لا يتغير، ولكن قيمته السياسية تتغير وذلك في إطار علاقة الدولة بجيرانها، إذ أنه هو الذي سيحدد أهمية الموقع الجغرافي، وبصفة أخص علاقة الإقليم بمراكز الثقل الحضارية أو السياسية في العالم. (80)

وبالنسبة لعلاقة الماء بالموقع الجغرافي، فإن المناطق الجزرية والساحلية عامة أقل قارية في مناخها من المناطق الداخلية ، وأكثر قرباً من مواصلات بحرية سهلة ورخيصة، مما يشجع على النشاط البحري التجاري، وتختلف الواجهات البحرية اختلافاً كبيراً في قيمة كل منها ، فهناك واجهات بحرية ميتة أو شبه ميتة، مثل سواحل الاتحاد السوفيتي أو ألاسكا على المحيط الشمالي ،وذلك مقارنة بوجهات بحرية مفتوحة الحركة كالبلطيق وبحر اليابان، هذا بالنسبة للدول الساحلية أو الجزرية،(81) أما بالنسبة للدول المغلقة ،فهي الدول المحاطة بحدود أرضية من جميع الجهات،(82) والتي تعاني بعامة من كثير المشاكل الاقتصادية لعل أهمها: تحكم الدول الساحلية فيها، بل أنها أحيانا تحت رحمتها ، وقد تسعى الدول الداخلية إلى إقامة اتحاد جمركي أو اتحاد سياسي، أو الوصول إلى البحر عن طريق ممرات من ارض الدولة الساحلية.(83)

أما مساحة الدولة ،فهي عنصر من عناصر القوة المكانية لها،كما إن سعة المساحة من الناحية العسكرية تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية،وخاصة الصناعية على امتداد إقليمها،(84) أما فيما يخص الحدود ، فهي الفاصل بين سيادة وسيادة دولة أخرى، وللحدود معانٍ متداخلة قانونية وعسكرية وسياسية،(85) أما من الناحية الاقتصادية، تساعد الحدود السلطة المحلية على فرض الضرائب مثل الجمارك على الواردات، وفي بعض الأحيان على الصادرات، بالإضافة إلى أنها تعين السلطات على حركة العملة والمعادن الثمينة وغيرها،(86) لذا فإن العامل الجغرافي من بين أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وطبيعة عملها بين الدول.

3) العامل الفكري: -

لقد أطلق على هذا العامل تسميات مختلفة منها العامل المذهبي والعامل الأيدلوجي، إلا أن المعنى واحد، كما أن الاختلاف لم يكن في الاسم فقط، بل تعداه إلى الاختلاف حول أهميته في تشكيل السلوك الإنساني، فمنهم من يسقط العامل الفكري من حسابه تماماً، عند دراسة السلوك الإنساني، بينما يرى آخرون انه العامل الأهم، إن لم يكن الوحيد الذي يؤثر في السلوك الإنساني.

وفيما يتعلق بمدى تأثير العامل الفكري على العلاقات الدولية، نجد أن هناك خلاف أيضاً في الآراء حول الدور الذي يمكن أن يلعبه في هذا الصدد فالمعاصرون للأفكار الماركسية، يرون أن الديمقراطية الغربية والنظام الرأسمالي نظام إمبريالي بطبعه، يعكس النظام الماركسي فهو نظام ضد الاستعمار. (87) **"ولقد أصبحت الأيدولوجيات قوة رئيسية تحرك الأفراد والجماعات والإحداث، وأصبحت تسبب العديد من الأزمات والصراعات التي تعصف بهذا العالم" (VII)** (88)

وبالرغم من ظهور العديد من المناديين للتخفيف من شدة الصراعات الأيدلوجية، نتيجة لأثارها السلبية على العلاقات الدولية، والدعوة إلى التعيش والتعاون بين الأنظمة ذات الأيدلوجيات المختلفة، إلا أن العالم مازال يواصل الصراع بين عديد الأيدلوجيات.

ومن ناحية أخرى، فإن دراسة اثر الأيدلوجية على العلاقات الدولية، لن تدخل في حسابها سوى العلاقات الدولية الرسمية أي العلاقات التي تتم بين الحكومات أو بين المنظمات الدولية، ولكن ما أن وجدت الأحزاب المتعددة داخل الدولة فإنه يلاحظ اختلافاً في تأثير الأيدلوجيات على مجرى العلاقات الدولية، (89) ففي الدول التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب نجد أن هذه الأخيرة،قد تؤثر بصورة أو بأخرى في سلوك الحكومة في مجال العلاقات الخارجية، دون أن تقوم الأحزاب السياسية بنفسها بممارسة هذه العلاقة.(VIII)

أما في الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد، خاصة الدول الشيوعية، فإن دور الحزب الشيوعي لا يقتصر على التأثير في مواقف الحكومة بخصوص علاقاتها الخارجية فحسب، بل يقوم الحزب بممارسة العلاقات الخارجية بذاته، ويمثل الدولة في هذا المجال. (90)

4) العامل السكاني: -

وهو يشمل المجموعة البشرية التي تعيش في منطقة معينة، ومقدار ما يتوفر لديها من وسائل العيش والموارد الطبيعية، وبنسبة زيادة السكان، والفرص الموجودة أمام السكان المتزايدين، أو توزيع الزائدين من السكان على بقاع أخرى [91]

أما التركيبة السكان،فإنها تؤثر في قيمة الكثافة السكانية، فبالنسبة لسلم الأعمار، نجد إن ارتفاع نسبة الشباب من الذكور، يكون له مردود ايجابي لدعم القوة الاقتصادية للدولة، حيث إن الشباب أكثر إنتاجية من الأطفال والشيوخ ،الذين يمكن اعتبارهم مستهلكين لا منتجين، كما انه من الناحية العسكرية يتم الاعتماد على الشباب في الحرب والدفاع عن الوطن[99]، ومن ناحية أخرى يؤثر عامل السن في رسم السياسة الخارجية للدولة،من حيث سرعة الاندفاع العاطفي بالنسبة للشباب، مما يؤدى ذلك إلى سرعة تبينهم للأفكار التوسعية، وعدم التدقيق المناسب لنتائج التصرفات التي قد تلحق الضرر بمصالح البلاد، في حين يميل الشيوخ في الغالب إلى التأني وعدم الاندفاع العاطفي غير المدروس ، ولو أن ذلك ليس مطلقاً إذ أن الجانب الأيدلوجي وطبيعة النظام السياسي، والمصالح لها تأثيرها،على اتخاذ المواقف في السياسة الخارجية، ومن عوامل ضعف القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة ارتفاع نسبة الإناث عن نسبة الذكور، خاصة في البلدان التي لا تسمح تقاليدها بدخول الإناث في جميع المجالات الإنتاجية والعسكرية.[93]

وفي الساحة الدولية يلاحظ العديد من مظاهر التوتر والاضطراب، في الدول ذات الأقليات القومية، والطوائف الدينية المتعددة، والتي لازالت تشكل عقبات في طريق تقدم هذه الدول ومصدراً لإضعاف مركزها الدولي [94].

5) العامل التقني: -

يساهم هذا العامل مساهمة فعالة في التأثير على كافة مجالات العلاقات الدولية، حيث أن التقنية الحديثة تلعب دورًا كبيرًا وبارزًا -خاصة في القرن الواحد والعشرين -في تشكيل قوة الدولة، فعند امتلاك الدولة لوسائل التقنية الحديثة سيعزز ويدعم ذلك دورها في النظام الدولي لا محالة، وتستطيع بواسطة هذه الوسائل أن تنافس الدول الأخرى، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية [95] .... الخ، لأن الدول المحرومة من امتلك التقنية الحديثة، تظل معتمدة على الدول الأخرى، اعتمادا كبيرا، مما يتسبب في خلق علاقة التبعية للغير، وبالتالي إلى الانتقاص من سيادتها واستقلالها.

وقد ساهم التقدم العلمي بكافة المجالات في توسيع الهوة والمسافة التي تفضل دول الشمال الغنية، عن دول الجنوب الفقيرة، لاسيما المجال الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية، فإن التقدم التقني يتضح أثره في عملية التقريب ،مابين الشعوب والأمم نتيجة لتعدد وسائل الاتصال والإعلام، لاسيما الدولية منها، لما لهذه الوسائل من تأثير كبير في العلاقات بين الدول، وذلك باستخدامها في استثارة الرأي العام العالمي ضد الخصم بإلصاق التهم إليه ، أو تنبيه الرأي العام من خطر أيدلوجية الخصم التوسعية ، وقد أدى التقدم العلمي إلى تعزيز ظاهرة الاعتماد المتبادل والتواصل والى أحداث تطورات هائلة، خاصة بالمجال الاستراتيجي؛ وذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على العلوم العسكرية والإستراتيجية التقليدية، كما أن بعض الباحثين نتيجة لأهمية هذا العامل _ التكنولوجي _ قد اعتبره المعيار الأساسي في تحديد العلاقات الدولية بكافة إشكالها ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو ثقافية.

الخاتمة:

لقد تناولت هذه الورقة عدداً من التعريفات التي قدمت للعلاقات الدولية، والتي قدمها عديد الباحثين والمهتمين بهذا الحقل المعرفي الغني والمتداخل مع عدد كبير من الحقول المعرفية الأخرى، خاصة الحقول التي تنتمي للعلوم الاجتماعية تحديداً، كذلك لبعض المفاهيم والمصطلحات المقاربة من هذا المصطلح، لاسيما المصطلحات السياسية، وتتبع تطور العلاقات الدولية في العصر الحديث والمعاصر، وعناصرها المكونة لها داخل المجتمع الدولي، بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة في العلاقات بين الدول.

من ذلك كله نستخلص أن العلاقات الدولية علم مستقل بذاته يجمع مجموعة من العلوم كالسياسة والقانون والاقتصاد والاجتماع والنفس.... والإعلام أيضاً؛ إذ تتداخل هذه العلوم في مفاصله الحيوية بشكل مباشر وغير مباشر، فإن كانت لا تظهر في العلن، فإنها تتمحور في الجوهر سراً، فالإعلام مثلاً له تأثير كبير على علاقات الدول والشعوب فيما بينها سواء أكانت هذه العلاقات في حالة من الصداقة والشراكة والتعاون أو كانت العلاقات بينهما في حالة من العداوة والحرب، ففي الحالتين يقوم الإعلام بدوره الذي لا يمكن أن ينكره إلا كل جاهد أو غافل، لذا قامت الدول والحكومات بإنشاء أجهزة، أو إدارات أطلقت عليها إدارات الإعلام الدولي أو الإعلام والاتصال الخارجي، داخل أنظمتها السياسية لاسيما وزاراتها الخارجية لكي تقوم بعمل تحسين صورة الدولة أمام الحكومات والدول الأخرى، هذا في حالة السلم، أما في حالة الحرب، فتقوم بصد

الإشاعات التي قد تتعرض لها الدولة من خصمها ، ورفع القوى المعنوية للجيوش، وغيرها من الأعمال في كلا الحالتين، ناهيك عن البحوث والدراسات والتقارير التي تقدمها تلك الأجهزة والإدارات –الإعلام- للحكومات عن أوضاع الدول من خلال مراقبة المواد التي تعرضها وسائل إعلام تلك الدول .

هذا في علاقة الإعلام بعلاقات الدول فيما بينها، أما علاقة علم العلاقات الدولية ببقية العلوم، فكل علم منها له مكانة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن العوامل التي تؤثر في علاقة الدول بعضها ببعض.

المراجع

1) أحمد سويلم العمري: أصول العلاقات السياسية الدولية (الدولة والفرد والأسرة الدولية)، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1959، ص3.
2) محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، د.ط، بيروت، دار النهضة العربية، 1971م، ص35.
3) عدنان طه مهدي الدوري: العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، ليبيا، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1992م، ص11.
4) محمد طه بدوي: مرجع سابق، ص17.
5) أحمد سويلم العمري: مرجع سابق، ص29.
6) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، ط1، ليبيا، طرابلس، منشورات جامعة ناصر الأممية، 1991م.ص8.
7) الحسان أبو قنطار: العلاقات الدولية، ط1، المغرب، الدار البيضاء، دار توفال للنشر، د.ت، ص10.
8) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، ط1، ج1، جامعة بغداد، 1979م، ص4.
9) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص9.
10) ناصف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985م، ص8.
11) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص9.
12) المرجع السابق، ص10.
13) منصور ميلاد يونس: مرجع سابق، ص10.
14) محمود خلف: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط1، بيروت، منشورات المركز الثقافي العربي، 1987 ف، ص66.
15) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص5.
16) علي محمد شمبش: العلوم السياسية، ط5، ليبيا، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان،1986 م، ص 288.
17) زايد عبد الله مصباح: السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، ط1، ليبيا، طرابلس، دار الرواد، 2002م، ص15.
18) علي محمد شمبش : مرجع سابق، ص 288– ص 289.
19) بطرس غالي ومحمود خيري عيسي: المدخل في علم السياسة، ط 5، القاهرة، مكتبة الأجلوا المصرية، 1976م ، ص 297
20) علي محمد شمبش: العلوم السياسية، مرجع السابق، ص 289-ص290.
21) المرجع السابق: ص 292.
22) محمود خلف: مرجع السابق، ص 216.
23) جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط1، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985م، ص7.
24) علي محمد شمبش: مرجع السابق، ص300.

(I) تجدر الإشارة إلى أن استعمال مصطلح المعاهدة- أو اتفاقية- اتفاق – وعهد، وتصريح أو نظام وبروتوكول كمصطلحات مترادفة، استناداً إلى ما أخذت به اتفاقية فيينا 1969م حول قانون المعاهدات ، إذ نصت المادة الثانية (الفقرة أ)،على أن لفظ المعاهدة هي اتفاق دولياً يعقد كتابة بين الدول ويخضع للقانون الدولي سواء أكانت صياغته في وثيقة واحدة أو أكثر ، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليه.

25) أحمد عباس عبد السميع: العلاقات الدولية (أصولها وقضاياها المعاصرة)، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1988م، ص

.24

26) عدنان طه الدوري: العلاقات السياسية الدولية، ط4، ليبيا، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة ،1998م، ص51-ص53.
27) المرجع السابق: ص53.
28) المرجع السابق: ص54-ص55.
29) أحمد عباس عبد البديع، مرجع السابق، ص33
30) مصطفي السيد عبد الرحمن: قانون التنظيم الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية ،1990م، ص44.
31) عدنان طه الدوري: العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص59
32) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)، ط4، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1998م، ص 669.
33) عدنان طه مهدي الدوري: مرجع السابق، ص21.
34) المرجع السابق: ص 22.
(II) الجدير بالملاحظة إلى أن ليبيا عضواً في هذه المنظمة منذ عام 1955م من أصل 191 دولة.
35) المرجع السابق: ص 22.
36) مركز دراسات الوحدة العربية: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوى2006)، ط1، ترجمة: حسن حسن وآخرون، بيروت،2006م،ص47.
37) عدنان طه مهدي الدوري: العلاقات السياسية الدولية، مرجع السابق، ص24.
38) المرجع السابق: ص25.
39) بطرس بطرس غالي ومحمد خيري عيسى: المدخل في علم السياسة، د ط، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1973، ص709.
40) المرجع السابق: ص 710- ص711.
41) علي محمد شمبش: العلوم السياسية، مرجع سابق، ص308.
42) منصور سعد عبد الله: العلاقات الدولية بين الفكر الإسلامي والقانون الدولي، (**رسالة ماجستير غير منشورة**)، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم القانون، شعبة القانون الدولي، سنة2009، ص19-20.
43) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص.33
44) المرجع السابق، ص 13.
45) محمد السعيد الدقاق: مذكرات في العلاقات الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية، د ت، ص38
46) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص35
47) علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، ط7، الإسكندرية، منشأة المعارف ،1992م، ص115.
48) علي ضوي: القانون الدولي العام، ط1، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2000م، ص204
49) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص36
50) المرجع السابق: ص38.
51) محمد عزيز شكري: مدخل إلى القانون الدولي العام، دمشق، مطبعة جامعة دمشق،1987م، ص130
52) المرجع السابق: ص131.
53) عدنان طه الدوري: العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 196.
54) المرجع السابق: ص196-ص197
55) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص44
56) علي ضوى: مرجع سابق، ص277.
57) علي صادق أبو هيف: مرجع سابق، ص102
58) إبراهيم محمد العناني: التنظيم الدولي، القاهرة، دار الفكر العربي،1982م، ص57.
59) عدنان طه الدوري: العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 210-ص112

(III) الوكالة الدولية للطاقة الذرية: هي منظمة حكومية دولية تعمل ضمن نظام الأمم المتحدة، مقرها في فيينا، وينص نظامها الأساسي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1957م، على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وضمان عدم استخدام الأنشطة النووية لإغراض عسكرية. كما تجدر الملاحظة بان هذه المنظمة تحمل عضوية 139 دولة. بعد انسحاب كل من كوريا الشمالية عام 1994 م، وكمبوديا عام2003م.

60) المرجع السابق: ص131.

(IV) للمزيد من التفاصيل حول المنظمات الدولية، وأنواعها انظر كل من:

- مصطفي احمد فؤاد: المنظمات الدولية (النظرية العامة)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،1998م ص23
- محمد الرويفي: المنظمات الدولية، المغرب، الرباط، مكتبة المعارف، 1976م
- حازم محمد عتلم: المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة القاهرة، دار النهضة العربية،2003م ص30
- علي يوسف الشكرى: المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، ط2، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، سنة 2004م. ص11
- عبد الكريم علوان خضير: الوسيط في القانون الدولي العام (الكتاب الأول). المبادئ العامة، عمان، الدار العلمية العالمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع،1007م، ص177.
- محمد سامي عبد الحميد: قانون المنظمات الدولية (الجزء الأول الأمم المتحدة)، ط8، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1997م ص11.

61) لقاء الباحث مع لدكتور منصور ميلاد يونس أستاذ القانون والعلاقات الدولية جامعة طرابلس بمكتبة بكلية القانون، يوم الثلاثاء الموافق 21/ 7/ 2009م.

62) عارف ابوحجر:تنامي التباين في العلاقات الدولية الظالمة، ليبيا، طرابلس، معهد الدراسات الدبلوماسية،(نشرة الدبلوماسي)، 2001-2002م، ص6

63) مارسيل ميرل: سيوسيو لوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي،1986م، ص426.

64) المرجع السابق، ص316.

65) محمود خلف: مرجع سابق، ص 244.

66) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص95-ص96.

(V) المقاومة الشعبية المسلحة: هي العمليات القتالية التي يقوم بها العناصر الوطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعاً عن المصلحة الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية.

67) محمد السعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسين: القانون الدولي المعاصر، د. ط، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1997م، ص387.

68) زايد عبد الله مصباح: السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص121.

69) المرجع السابق، ص 122.

70) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، ط2، الأردن، عمان، دار وأمل للنشر والتوزيع، 2004، ص63.

71) أدمون جوق: علاقات دولية، ترجمة: منصور القاضي، ط1، بيروت، الموسوعة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1993م، ص98

72) عبد الواحد الناصر: المؤسسات الدولية (مدخل الدراسة مؤسسات العلاقات الدولية)، ط4، الرباط، منشورات دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع، 1994م، ص180.

(VI) للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: صالحة عبد الله علي المقرض: المنظمات غير الحكومية والقانون الدولي **(رسالة ماجستير غير منشورة)** ليبيا، طرابلس، جامعة طرابلس، كلية القانون، قسم القانون الدولي،2009م، ص16.

73) لقاء الباحث مع **الأستاذ الدكتور منصور ميلاد يونس**، أستاذ القانون والعلاقات الدولية بجامعة طرابلس، كلية القانون، يوم الثلاثاء 26 / 01 / 2010 م.

74) عبد الواحد الناصر: مرجع سابق، ص 180.

75) المرجع السابق: ص181.

76) سعد حقي توفيق: مرجع سابق، ص64.

77) محمد السعيد الدقاق: مرجع سابق، ص192.

78) محمد عبد الغنى سعودي: الجغرافية والمشكلات الدولية، د. ط، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971م، ص17.
79) دولت صادق وآخرون: الجغرافيا السياسية، ط3، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ،1965م، ص36.
80) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، بيروت، دار النهضة العربية، 1979م، ص119.
81) عبد الرزاق عباس حسن: الجغرافيا السياسية مع التركيز على مفاهيم الجيوبولتيكية، بغداد، مطبعة أسعد، 1976م، ص218.
82) محمد عبد الغنى سعودي: مرجع سابق، ص21
83) محمد أزهر السماك: الجغرافية السياسية الحديثة، د ط، العراق، جامعة الموصل،1993م، ص43.
84) عبد الرزاق عباس حسين: مرجع سابق، ص101
85) المرجع السابق ص100
86) محمد السعيد الدقاق: مذكرات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص201.
(VII) تجدر الملاحظة أن أبرز الايدولوجيات التي ظهرت في القرن العشرين هي النازية في ألمانيا، والفاشية في ايطاليا، والشيوعية في روسيا.
87) عبد الحكيم متولي: أخطار الأيدلوجية الصهيونية والأيديولوجية الأخرى على المجتمع العربي الإسلامي، ليبيا، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 1990م، ص30.
88) محمد السعيد الدقاق: مذكرات في العلاقات الدولية، مرجع السابق، ص201
(VIII) خير مثال ايطاليا، فرغم أنها تنتمي إلى المعسكر الغربي كما أنها عنصر في حلف الشمال الأطلنطي، إلا أنها تحتفظ بعلاقات ودية للغاية مع دول أوروبا الشرقية؛ وذلك نظراً لوجود حزب شيوعي قوى بالإضافة إلى وجود الحزب الاشتراكي المشترك في حكومة تحالف يسار الوسط في ذلك الوقت.
89) محمد سعيد الدقاق: مرجع سابق، ص102.
90) رايموند كارفيلد كيتيل: العلوم السياسية (الجزء الثاني)، ترجمة: فاضل زكى محمد، ط2، بغداد، مكتبة النهضة، 1964م، ص236.
91) عدنان طه الدوري: مرجع سابق، ص283.
92) عدنان طه البدوي: مرجع سابق، ص 165.
93) المرجع السابق ص114.
94) مقابلة الباحث مع الأستاذ الدكتور منصور ميلاد يونس، مرجع سابق.
95) منصور ميلاد يونس: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص157.